

واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية
دراسة تحليلية للفترة 2000-2015

من إعداد الأستاذ: د. باشوش حميد*

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وضعية قطاع الفلاحة ومكانة الإنتاج الفلاحي في الإقتصاد الوطني، لموصول إلى هذا الهدف تم متابعة وتحليل المؤشرات التي تبين تطور المنتجات الفلاحية النباتية والحيوانية، كما تم متابعة تطور نسب مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وفي التشغيل. وقد بينت نتائج الدراسة تنوع الإنتاج الفلاحي وتطور الكميات المنتجة في بعض المنتجات الفلاحية بسبب التحسن النسبي في فعالية برامج الدعم الفلاحي وبسبب الظروف المناخية المناسبة خلال فترة الدراسة. كما وضحت الدراسة الأهمية النسبية للقطاع الفلاحي في الهيكل الاقتصادي وفي نسب التشغيل.

Résumé :

Cette étude vise à analyser l'état du secteur agricole et de la production agricole dans l'économie nationale, et pour atteindre cet objectif, nous suivons sur les indicateurs qui montrent l'évolution des produits agricoles végétaux et animaux, ont été également suivre le taux de croissance du secteur agricole.

Les résultats de l'étude ont montré qu'il existe une diversité dans la production agricole, et qu'il ya aussi une augmentation des quantités produites dans certains produits agricoles en raison de l'amélioration relative de l'efficacité des programmes de soutien agricole et en raison des conditions climatiques appropriées pendant la période d'étude.

L'étude a également illustré l'importance du secteur agricole dans La structure de l'économie algérienne et dans l'offre des opportunités d'emplois.

* : أستاذ محاضر (ب) - جامعة الجزائر 3.

مقدمة:

في ظل الانخفاض الكبير لعائدات المحروقات وتداعياته السلبية على الاقتصاد الوطني فإن الكثير من الخبراء والاقتصاديين يرون أنّ قطاع الفلاحة يمثل محور البدائل التنموية الذي يعول عليه كثيرا في خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل.

ولمعرفة أهمية ومكانة قطاع الفلاحة في الجزائر يجب متابعة الإحصائيات المتعلقة بتطور الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني، وكذا توضيح دور هذا القطاع في التنمية الاقتصادية عن طريق نسب المساهمة في توليد الناتج المحلي ونسب المساهمة في التشغيل.

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية الآتية:

إشكالية الدراسة:

ما هو واقع قطاع الفلاحة في الجزائر وما هو دور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني؟
وقصد الوصول إلى إجابة للإشكالية المطروحة فإننا نحصر الأهداف الرئيسية للدراسة في ما يلي:

أهداف الدراسة:

1. معرفة واقع قطاع الفلاحة في الجزائر من خلال متابعة تطور مختلف المنتجات الفلاحية.
2. توضيح الأهمية النسبية لقطاع الفلاحة في هيكل الاقتصاد الوطني.
3. متابعة مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل.

وتمشيا مع إشكالية الدراسة والأهداف الرئيسية لها، ولغرض الإلمام بواقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومعرفة الدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية فقد تم تقسيم المحاور على النحو الآتي:

محاور الدراسة:

- أولاً: أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر.
- ثانياً: الإنتاج الفلاحي في الجزائر.
- ثالثاً: مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الوطني.
- رابعاً: مساهمة قطاع الفلاحة في التشغيل.

أولا - أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر:

زاد الاهتمام بقطاع الفلاحة على اعتبار أنه بالإمكان أن يكون ركيزة البدائل التنموية المطروحة خاصة مع التداعيات السلبية لانخفاض العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني، كما أن أهمية القطاع الفلاحي يفرضها الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية والذي يهدّد بتفاقم المشكلة الغذائية في الجزائر.¹

كما أنّ المتغيرات الإقليمية والدولية وتحديات التنمية المتزايدة كلّها عوامل تفرض الاهتمام أكثر بالفلاحة، يضاف إلى ذلك تأكيد تقارير الهيئات الدولية على ضرورة تبني استراتيجيات أكثر فاعلية للأمن الغذائي² بشكل يعزز من عوامل الاستقرار خاصة مع تفاقم مخاطر التبعية الغذائية على استقرار المجتمعات أمنيا واقتصاديا وحتى سياسيا.

وقد عرف قطاع الفلاحة في الجزائر خلال فترة التسعينات وضعية صعبة كان لها تأثيرات سلبية كبيرة تسببت في هجرة الفلاحين وسكان الأرياف نحو المدن واضطراهم لترك الأراضي الزراعية وبيع الماشية، ويسجل في هذا السياق أن 9.8 مليون نسمة هم سكان ريفيون³، كما أن الوضعية المالية الصعبة في هذه الفترة الناتجة عن تدهور المداخل النفطية لم تسمح بوضع سياسات فعالة لدعم وتطوير القطاع الفلاحي.

ومع استتباب الأمن وتحسن العائدات النفطية ابتداء من سنة 2000 عملت السلطات العمومية على إعادة بناء المرافق التي تم تخريبها من أجل توفير الشروط اللازمة لعودة الفلاحين إلى أراضيهم وأنشطتهم الفلاحية إضافة إلى تقديم بعض الإعانات لبناء وترميم المنازل، وفي إطار مواصلة هذه الجهود انطلقت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي بناء على القانون التوجيهي الصادر في أوت 2008 من أجل تمكين قطاع الفلاحة من المساهمة الفعالة في تحقيق متطلبات الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة.⁴

¹ عامر عامر أحمد، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2010/08، جامعة ورقلة، الجزائر، ص25.

² الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، لجنة الأمن الغذائي العالمي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، النسخة الرابعة، 2015، ص9.

³ FAO Statistical Pocketbook 2015, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome, 2015, p55.

⁴ ملف "مسار التجديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق"، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ماي 2012، ص13.

ويستهدف الاهتمام الكبير الذي يحظى به القطاع الفلاحي زيادة دوره في الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة الفعالة في خلق الثروة الوطنية وتحقيق الأمن الغذائي، إضافة إلى ضمان تشغيل جزء معتبر من اليد العاملة ودعم الأنشطة الصناعية والتجارية المرتبطة بهذا القطاع المحوري.¹

ثانيا - الإنتاج الفلاحي في الجزائر:

الإنتاج الفلاحي في الجزائر يتميز بالتنوع نظرا لتعدد المناطق الجغرافية والأقاليم المناخية، وينقسم إلى قسمين إنتاج زراعي وإنتاج حيواني، حيث يعتمد الإنتاج الزراعي أساسا على إنتاج الحبوب، الخضار، الأشجار المثمرة والتمور، كما يركز الإنتاج الحيواني على تربية الماشية، تربية الدواجن، الصيد البحري وتربية المائيات، ويمكن تفصيل ذلك على النحو الآتي:

(1) الإنتاج الزراعي:

تقدر المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر بحوالي 84146,7 كم² ما يمثل حوالي 3,53% من المساحة الإجمالية وتقدر المساحة المطرية بحوالي 40068,8 كم² والمساحة المروية بحوالي 8347,8 كم² بينما تبقى مساحة 35730,1 كم² متروكة بدون استغلال، كما تقدر مساحة الغابات بحوالي 42163,8 كم² ومساحة المراعي بحوالي 328372,3 كم²².

تتأثر المحاصيل الزراعية في الجزائر تأثرا كبيرا بالعوامل المناخية، ويسجل في هذا الإطار فوارق كبيرة في معدلات تنازل الأمطار حيث يقدر المعدل الوطني بحوالي 600 ملم وصلت المعدلات الدنيا إلى حوالي 50 ملم بالمناطق الجنوبية بينما قدرت بحوالي 1500 ملم بـجبال جرجرة والمرتفعات الشرقية.³ وتتمثل أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر فيما يلي:

¹ Taieb EZZRAIMI, Communication au Forum EMCC (Euro-Mediterranean Competitiveness Confederation), Paris, 5 décembre 2013.

http://www.eldjazaircom.dz/index.php?id_rubrique=276&id_article=3497

² دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ديسمبر 2009، ص 16-17.

³ SI-TAYEB Hachemi, Les transformations de l'agriculture algérienne dans la perspective d'adhésion à l'OMC, thèse de doctorat en sciences agronomiques, option économie rurale, université MOULOUD MAAMERI de TIZI-OUZOU, 2015, P133.

أ- الحبوب:

الحبوب أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر وهي ركيزة الأمن الغذائي التي يجب الإهتمام الدائم بتطوير إنتاجها¹، تحتل زراعتها أكبر نسبة من إجمالي الأراضي المزروعة ويرتبط إنتاجها ارتباطا كبيرا بالظروف المناخية، وتتمثل أهم محاصيل الحبوب في الجزائر في القمح الصلب، القمح اللين، الشعير والشوفان.

تقدر مساهمة الجزائر بحوالي 11 بالمائة من مجموع الدول العربية فيما يخص إنتاج القمح و 22 بالمائة فيما يخص إنتاج الشعير²، ويلاحظ أنه في السنوات التي تعرف تساقطا كبيرا للأمطار فإن إنتاج الحبوب يعرف وفرة كبيرة مثل سنة 2009 التي وصل فيها إلى حوالي 61 مليون قنطار³.

يمثل القمح أهم محصول في الحبوب، بلغ إنتاجه سنة 2015 حوالي 37,7 مليون قنطار وهذا بارتفاع طفيف عن سنة 2014 التي بلغ فيها الانتاج حوالي 33 مليون قنطار بمتوسط إنتاجية حوالي 21 قنطار/هكتار، وقد عرف إنتاج القمح الصلب تطورا ملحوظا حيث انتقل متوسط انتاجه من 13,5 مليون قنطار خلال الفترة 2000-2008 إلى 21 مليون قنطار خلال الفترة 2009-2015⁴ كما يُتوقع أن تصل الحصيصة النهائية للإنتاج سنة 2016 إلى حوالي 34,11 مليون قنطار⁵.

كما تجدر الإشارة إلى أن السلطات العمومية قد طرحت مشاريع السقي التكميلي من أجل ضمان حد أدنى من إنتاج الحبوب بغض النظر عن الظروف المناخية وهذا في إطار إستراتيجية الأمن الغذائي تزامنا مع إنجاز المشاريع المتعلقة بالسدود والتحويلات المائية ما يسمح بتوسيع المساحات المسقية وزيادة حجم الإنتاج حتى في السنوات التي تعرف شحاً في تساقط الأمطار، ويسجل في هذا الصدد أن برنامج تلمين إنتاج الحبوب عن طريق الري الذي انطلق في موسم 2008-2009 على مستوى 13 ولاية تم تعميمه على مستوى 43 ولاية من أجل تحقيق

¹ فوزية غربي، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، العدد الخامس، فيفري 2004، ص 259.

² تقرير "أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2014، ص 6.

³ Rapport 2010 évolution économique et monétaire en Algérie, juillet 2011, Banque d'Algérie, p15.

⁴ مداخلة وزير الفلاحة السيد عبد السلام شلغوم في المجلس الشعبي الوطني، الجلسة العلنية المخصصة للرد على الأسئلة الشفوية يوم الخميس 16

جوان 2016: <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160616/80799.html>

⁵ الموقع الإلكتروني لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية:

http://www.minagri.dz/pdf/Revue%20de%20presse/Octobre/SYNTHESE_PRESSE_AR_DU_04_OCTOBRE_2016.pdf

الهدف المسطر من طرف الحكومة وهو الوصول إلى 600 ألف هكتار من المساحات المسقية في شعبة الحبوب نهاية 2019¹ بإنتاج يصل إلى حوالي 69,8 مليون قنطار².

ب- الخضر:

بلغت مساحة الأراضي المخصصة لإنتاج الخضر سنة 2014 أكثر من 499 ألف هكتار وقد وصل الانتاج إلى حوالي 123 مليون قنطار، ويتمركز إنتاجها في السهول خاصة الغربية منها بسبب خصوبة التربة وارتفاع معدلات تساقط الأمطار في هذه المناطق وقد تم تسجيل إنتاج متزايد لها في المناطق الصحراوية في السنوات الأخيرة مع سياسات دعم الدولة لشراء البذور وتحسين نوعيتها واستعمال السقي بالمياه الجوفية وبناء البيوت البلاستيكية³.

ج- البطاطس:

تعتبر البطاطس من المحاصيل الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر، كما تمثل المادة الأولية للكثير من الصناعات الغذائية، لذلك فقد عرف إنتاجها اهتماما كبيرا من طرف السلطات العمومية من خلال تقديم إعانات كبيرة لمنتجها ما أدّى إلى إحداث قفزة كبيرة في الإنتاج حيث انتقل من متوسط 23,25 مليون قنطار للفترة 2005-2010 إلى أكثر من 44,10 مليون قنطار في الفترة 2011-2014⁴.

د- الطماطم:

تعرف الطماطم أيضا طلبا كبيرا سواء بالنسبة للمستهلكين النهائيين أو بالنسبة لبعض الصناعات الغذائية، بلغ إنتاجها سنة 2014 حوالي 10,65 مليون قنطار بعد أن كان المتوسط حوالي 6,51 مليون قنطار في الفترة 2007-

¹ مداخلة وزير الفلاحة السيد عبد السلام شلغوم في المجلس الشعبي الوطني، الجلسة العلنية المخصصة للرد على الأسئلة الشفوية يوم الخميس 16 جوان 2016، مرجع سبق ذكره.

² Programme de développement et Objectifs des Filières Stratégiques de l'Agriculture, Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche, 02 juin 2016, p5.

³ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (35)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2015، ص52.

⁴ قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (F.A.O): <http://fenix.fao.org/faostat/beta/en/#data/QC>

2011، كما انتقلت المساحة المخصصة للإنتاج من حوالي 20,5 ألف هكتار إلى 22,65 ألف هكتار بين الفترتين.¹

هـ - البقوليات:

بلغت المساحة المخصصة لزراعة البقوليات سنة 2014 حوالي 90.50 ألف هكتار كما بلغ الإنتاج في نفس السنة أكثر من 93.70 ألف طن، وارتفعت مساحة إنتاج البقوليات ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت من متوسط 70.73 ألف هكتار في الفترة 2007-2011 إلى متوسط 86.93 ألف هكتار في الفترة 2012-2014 كما ارتفعت الانتاجية إلى 10.35 قنطار/هكتار سنة 2014 بعد أن كانت عند متوسط 8.64 قنطار/هكتار في الفترة 2007-2011.²

و - الزيتون:

يعتبر الزيتون من المحاصيل المهمة في الجزائر وذلك بصنفيه الصنف الزيتي الذي تتمركز زراعته في مناطق القبائل وبعض الولايات الشرقية، وصنف زيتون المائدة الذي تتمركز زراعته في ولايتي معسكر وغليزان، بلغ الإنتاج الإجمالي سنة 2014 حوالي 4.82 مليون قنطار وهذا بانخفاض ملحوظ عن سنة 2013 التي وصل فيها الإنتاج إلى أكثر من 5.7 مليون قنطار³، ويلاحظ على إنتاج الزيتون أنه شديد التأثر بالظروف المناخية.

ز - البرتقال:

وصل الإنتاج سنة 2014 إلى حوالي 9.55 مليون قنطار وقدرت المساحة المثمرة في نفس السنة بحوالي 42.95 ألف هكتار، وهذا بعد أن كان متوسط الفترة 2007-2011 حوالي 6 مليون قنطار والمساحة المثمرة 40.90 ألف هكتار.⁴

¹ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (35)، مرجع سبق ذكره، ص53.

² الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (35)، مرجع سبق ذكره، ص40.

³ قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (F.A.O): <http://fenix.fao.org/faostat/beta/en/#data/QC>

⁴ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (35)، مرجع سبق ذكره، ص76.

ح- العنب:

بلغ إنتاج العنب سنة 2014 حوالي 5.18 مليون قنطار وقدرت المساحة المثمرة في نفس السنة بحوالي 66.42 ألف هكتار، وهذا بعد أن كان متوسط الفترة 2007-2011 حوالي 5.4 مليون قنطار والمساحة المثمرة 68.67 ألف هكتار¹.

ط- التمر:

رغم الجودة العالمية التي تتمتع بها التمر الجزائرية إلا أن إنتاج التمر يواجه عدة تحديات كضرورة تحديد غابات النخيل التي تعاني من شيخوخة آلاف الأشجار وتدارك النقائص الكبيرة الموجودة على مستوى وحدات التوضيب وإجراءات التصدير غير المحفزة، بلغ متوسط إنتاج الفترة 2010-2013 حوالي 7.51 مليون قنطار²، ثم وصل الإنتاج سنة 2014 إلى حوالي 9.34 مليون قنطار كما بلغ عدد أشجار النخيل المثمرة أكثر من 15 مليون شجرة³.

2) الإنتاج الحيواني:

يمكن معرفة وضعية الإنتاج الحيواني في الجزائر من خلال متابعة تطور الكميات المنتجة من اللحوم بنوعيتها الحمراء والبيضاء وكذا تطور إنتاج الحليب والبيض. والجدول التالي يبين تطور إنتاج اللحوم وإنتاج كل من الحليب والبيض.

الجدول رقم (01): تطور إنتاج اللحوم والحليب والبيض في الجزائر (ألف طن)

السنوات	إنتاج اللحوم الحمراء	إنتاج اللحوم البيضاء	إنتاج الحليب	إنتاج البيض
متوسط 2007-2011	254,82	220,45	2425,41	205,45
2012	240,87	365,40	3063,84	266,33
2013	242,20	418,40	3400,67	299,35
2014	252,64	463,18	3648,55	303,03

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (35)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2015، ص ص 101-105.

¹ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (35)، مرجع سبق ذكره، ص 72.

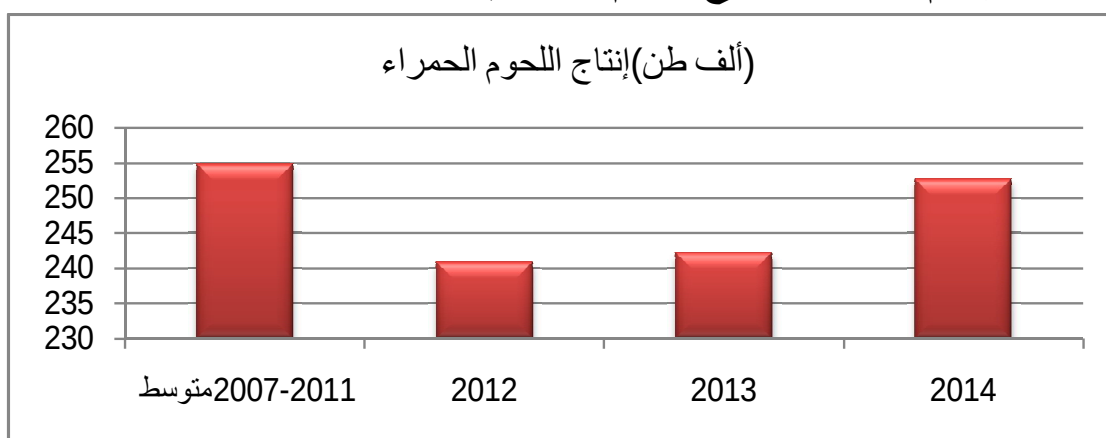
² قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (F.A.O): <http://fenix.fao.org/faostat/beta/en/#data/QC>

³ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (35)، مرجع سبق ذكره، ص 68.

أ- إنتاج اللحوم:

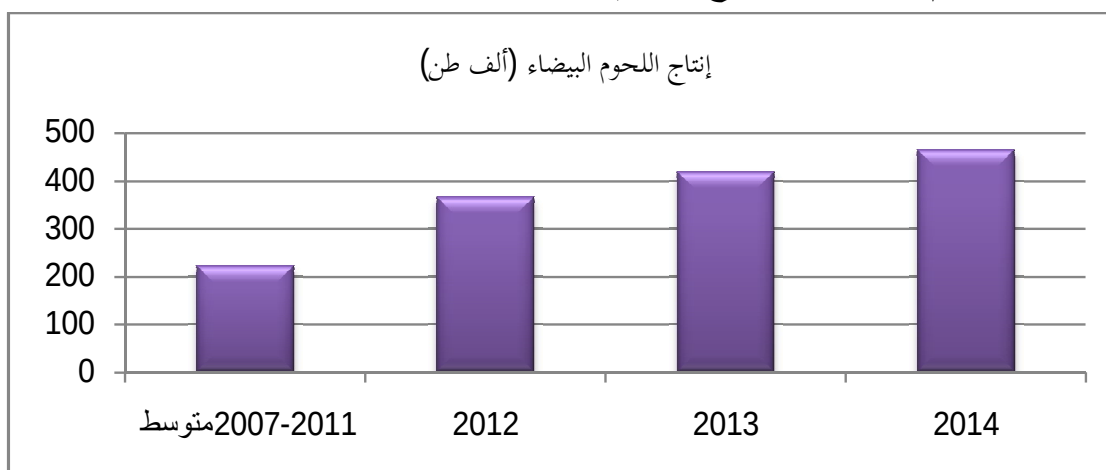
عرف إنتاج اللحوم بنوعيتها الحمراء والبيضاء اهتماما كبيرا من طرف الوزارة المعنية نظرا للتأثير الكبير لهذه المادة الغذائية على المستوى المعيشي للأفراد. والشكلان يوضحان تطور إنتاج اللحوم خلال الفترة 2014-2007

الشكل رقم (01): تطور إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر خلال الفترة 2014-2007



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01)

الشكل رقم (02): تطور إنتاج اللحوم البيضاء في الجزائر خلال الفترة 2014-2007



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01)

نلاحظ انطلاقا من معطيات الجدول رقم (01) والشكلين المواليين له أنّ متوسط إنتاج اللحوم الحمراء في الفترة 2011-2007 كان أكبر من متوسط الفترة 2014-2012 مما يعني أن إنتاج اللحوم الحمراء قد عرف انخفاضا ملحوظا رغم أنه في سنة 2014 قد عاود الارتفاع وقارب متوسط إنتاج الفترة 2011-2007، وفي المقابل

نلاحظ أن إنتاج اللحوم البيضاء قد عرف ارتفاعا متواصلا فبعد أن كان عند حدود 220 ألف طن في متوسط الفترة 2007-2011 تجاوز ضعف هذا المتوسط سنة 2014 بإنتاج فاق 460 ألف طن.

يعود انخفاض إنتاج اللحوم الحمراء في سنتي 2012 و 2013 وبدرجة أقل سنة 2014 إلى نقص الطلب الذي تسبب فيه انتشار بعض الأمراض التي أصابت الأغنام والأبقار مثل الحمى المالطية وجنون البقر، حيث أدى تراجع الطلب إلى عزوف الكثير من منتجي اللحوم عن ذبح الماشية رغم أنه تم تسجيل ارتفاع في عدد رؤوس الأغنام والأبقار حيث ارتفع متوسط عدد رؤوس الأغنام من حوالي 21,6 مليون رأس في الفترة 2007-2011 إلى حوالي 26,5 مليون رأس في الفترة 2012-2014 وارتفع متوسط عدد رؤوس الأبقار من 1,2 مليون رأس إلى حوالي 1,9 مليون رأس بين نفس الفترتين¹، كما يعود ارتفاع الإنتاج من جديد سنة 2014 إلى تحكم السلطات العمومية في انتشار هذه الأمراض من خلال حملات التلقيح والمتابعة البيطرية وكذا المراقبة الصارمة للماشية المستوردة.

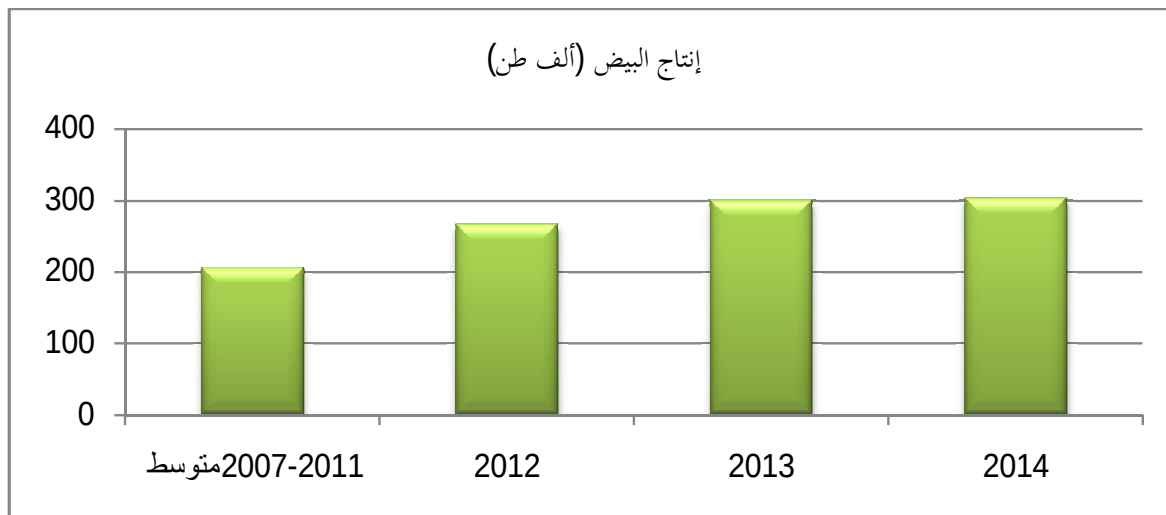
أما بخصوص اللحوم البيضاء فقد عرفت ارتفاعا كبيرا ومتواصلا بفضل سياسة دعم المنتجين والمرافقة البيطرية بالإضافة إلى تسهيل منح قروض تشغيل الشباب الخاصة بنشاط تربية دجاج اللحم، حيث أدى ذلك إلى عصنة أكواخ الدجاج بما يتماشى مع الشروط البيطرية وتخصص الكثير من المناطق الريفية في هذا النوع من النشاط الفلاحي.

ب - إنتاج البيض:

يتمركز نشاط إنتاج البيض في المناطق الريفية التي يتمركز فيها نشاط تربية الدواجن، وتتواجد عادة أكواخ دجاج البيض بالقرب من أكواخ دجاج اللحم، ويمارس الكثير من الفلاحين النشاطين معا، والشكل الموالي يلخص أكثر تطور إنتاج البيض انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

¹ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (35)، مرجع سبق ذكره، ص ص 88-89.

الشكل رقم (03): تطور إنتاج البيض في الجزائر خلال الفترة 2007-2014



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01)

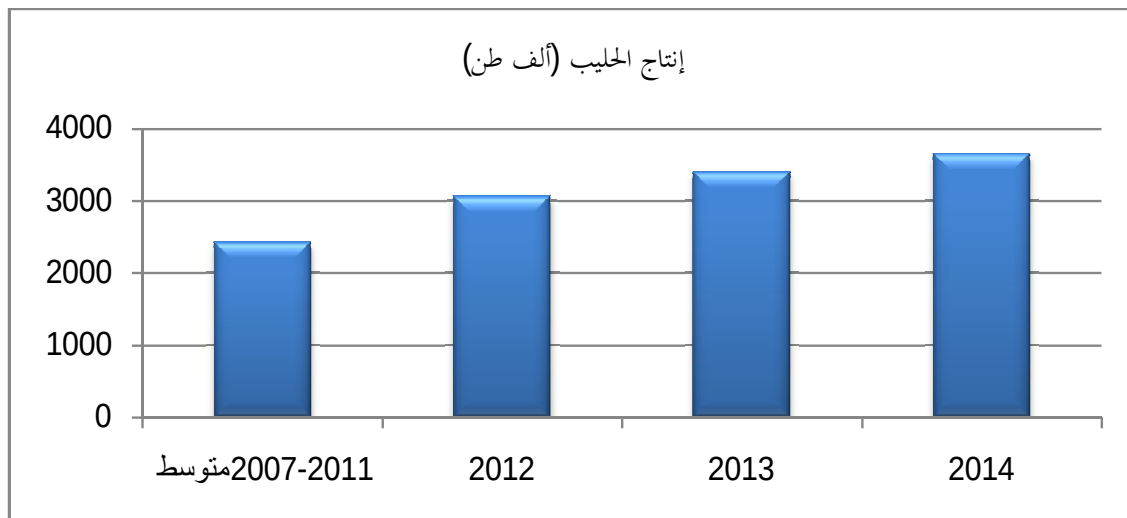
نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (01) والشكل السابق تطور إنتاج البيض خلال الفترة 2007-2014 حيث نلاحظ أن إنتاج البيض قد عرف ارتفاعا متواصلا فبعد أن كان في حدود 200 ألف طن في الفترة 2007-2011 ارتفع إلى حدود 300 ألف طن في سنتي 2013 و 2014.

تبين هذه المعطيات أن إنتاج البيض مثله مثل إنتاج دجاج اللحم قد عرف أيضا تطورا ملحوظا بفضل سياسة الدعم المقدمة من قبل الدولة، كما ساهمت عصرة وسائل الإنتاج في تحسين ظروف ممارسة هذا النشاط الفلاحي، ولكن يسجل في هذا السياق أن مربي دجاج البيض يواجهون في الكثير من الحالات مشكلة الارتفاع الكبير في أسعار أعلاف وأدوية الدواجن الناتجة عن عوامل المضاربة والاحتكار .

ج- إنتاج الحليب:

انطلاقا من الأهمية الكبيرة لمادة الحليب على اعتبار أنها من المواد ذات الاستهلاك الواسع التي تكلف الدولة مبالغ كبيرة من خلال دعم سعر الحليب فلقد وضعت وزارة الفلاحة تشجيع إنتاج الحليب في صلب اهتماماتها، وهذا من خلال مرافقة ودعم المستثمرين في هذا النشاط بداية من استيراد الأبقار الحلوب وصولا إلى عملية الإنتاج إضافة إلى ضمان شراء الحصص المسوقة والشكل الموالي يلخص تطور إنتاج الحليب.

الشكل رقم (04): تطور إنتاج الحليب في الجزائر خلال الفترة 2007-2014



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (01)

انطلاقا من معطيات الجدول رقم (01) والشكل السابق نلاحظ أن إنتاج الحليب قد عرف ارتفاعا متواصلا خلال الفترة 2007-2014، حيث ارتفع الإنتاج بأكثر من 120 ألف طن بين متوسط الفترة 2007-2011 وسنة 2014.

يعود هذا الارتفاع المتواصل إلى اهتمام السلطات العمومية بإنتاج الحليب نظرا لأهميته الإستراتيجية في خفض قيمة الواردات الغذائية وتوفير مناصب العمل وأيضا دور هذا النشاط الفلاحي في الأمن الغذائي.

ثالثا - مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الوطني:

لمعرفة مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني نقوم بمتابعة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والأهمية النسبية لهذه المساهمة.

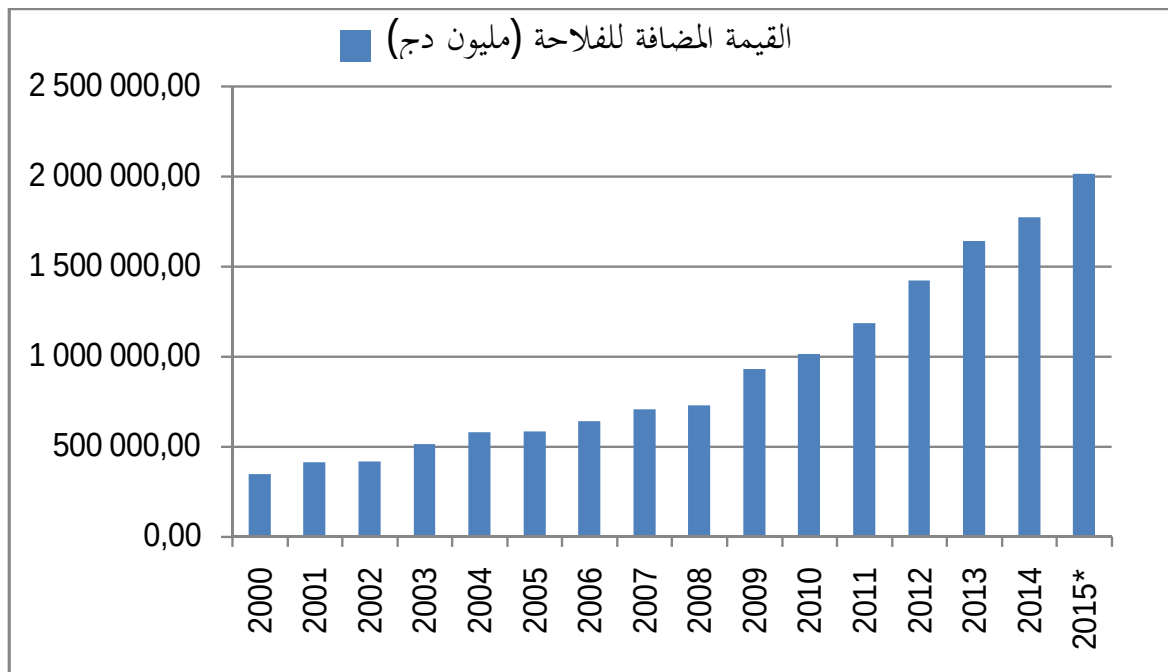
الجدول والشكل المواليان يوضحان تطور مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي، ونسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وكذا خارج المحروقات.

الجدول رقم (02): مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000-2015

السنوات	القيمة المضافة للفلاحة (مليون دج)	النسبة في الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	346 171,4	9,0
2001	412 119,5	10,5
2002	417 225,2	10,1
2003	515 281,7	10,6
2004	580 505,6	10,2
2005	581 615,8	8,2
2006	641 285,0	8,0
2007	708 072,5	8,0
2008	727 413,1	7,0
2009	931 349,1	10,1
2010	1 015 258,8	9,0
2011	1 183 216,1	8,6
2012	1 421 693,3	9,4
2013	1 640 006,1	10,7
2014	1 771 495,6	11,1
*2015	2 013 900,0	12,0

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على « Les comptes économiques de 2000 à 2014 », N°709, ONS, juillet 2015, p18
* معطيات سنة 2015 معطيات مؤقتة مأخوذة من النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 33، بنك الجزائر، مارس 2016، ص26.

الشكل رقم (05): تطور القيمة المضافة للقطاع الفلاحي خارج المحروقات للفترة 2000-2015



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (02)

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ قيمة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت ارتفاعا كبيرا بين سنتي 2000 و 2015 بحيث انتقلت من حوالي 346 مليار دج إلى أكثر من 2013 مليار دج، وقد عرفت هذه القيمة تزايدا متواصلا خلال كل سنوات الفترة.

بينما فيما يتعلق بنسب هذه المساهمة من الناتج المحلي الإجمالي في حال أخذ قطاع المحروقات بعين الاعتبار فقد بقيت طيلة الفترة 2000-2015 في حدود 8% و 12% باستثناء سنة 2008 التي عرفت فيها هذه النسبة تدرجا إلى 7%.

ويعود سبب الارتفاع الكبير لقيم مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع حجم الاستثمار في هذا القطاع خلال هذه الفترة، حيث استفاد قطاع الفلاحة والتنمية الريفية مثل باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من تمويل حجم كبير من المشاريع الاستثمارية في إطار سلسلة البرامج التنموية التي قامت بها السلطات العمومية خلال الفترة 2001-2014 انطلاقا من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 بتكلفة حوالي 07 مليار دولار ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009 المرفق بالبرنامج التكميلي لدعم كل من مناطق الجنوب والهضاب العليا خلال الفترة 2006-2009 بتكلفة إجمالية قدرت بحوالي 180 مليار

دولار، وصولاً إلى البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014 بمخصصات مالية قدرها حوالي 286 مليار دولار، حيث أنه حتى وإن عرفت هذه البرامج التنموية الكثير من النقائص على مستوى التنفيذ والتحكم في التكاليف إلا أنها ساهمت في إحداث قفزة نوعية في قطاع الفلاحة من خلال تمويل ودعم الاستثمارات الاقتصادية ذات الطابع الفلاحي وتطوير الإنتاج الزراعي والحيواني خلال دعم اقتناء الآلات والتقنيات الحديثة.

ولكن في مقابل التطور الملحوظ الذي شهدته القيم المضافة لقطاع الفلاحة لم نشهد نفس الارتفاع على مستوى نسب هذه القيم عند أخذ قطاع المحروقات بعين الاعتبار بل لاحظنا تدنيا في بعض سنوات الفترة، ويمكن تفسير هذا التباين بين تطور كل من قيم ونسب مساهمة القطاع الفلاحي بطبيعة الهيكل الاقتصادي الذي يهيمن عليه قطاع المحروقات، ولكون صادرات المحروقات قد شهدت مستويات قياسية خلال نفس الفترة فقد ساهم قطاع المحروقات في الحد من تأثير نسبة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، وهذا ما يلاحظ مثلاً سنة 2008 التي عرفت ارتفاعاً قياسياً لعائدات المحروقات في حين كانت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي أصغر نسبة في نفس السنة (7%).

ولذلك فإن مساهمة القطاع الفلاحي تتضح بشكل أفضل من خلال متابعة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ومعدلات نمو القطاع خلال نفس فترة الدراسة.

الجدول التالي يوضح تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات ومعدلات نمو القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2015.

الجدول رقم (03): تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي ونسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي
خارج قطاع المحروقات

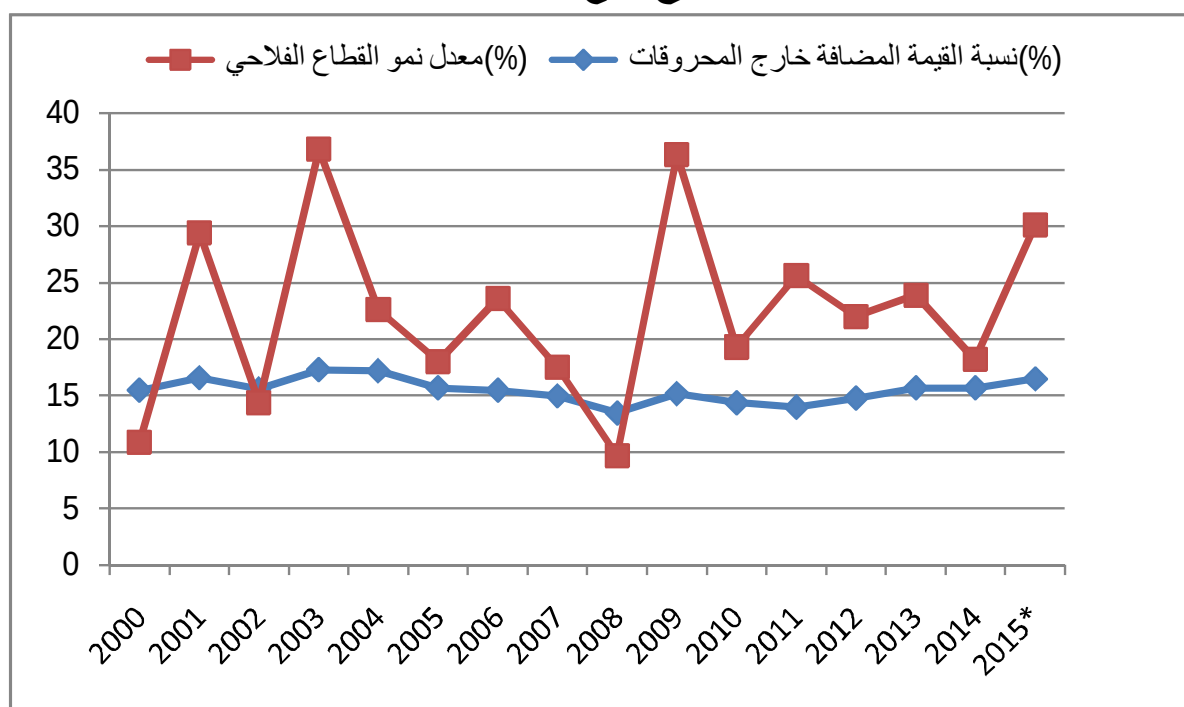
السنوات	نسبة القيمة المضافة خارج المحروقات (%)	معدل نمو القطاع الفلاحي (%)
2000	15,5	-4,6
2001	16,6	12,8
2002	15,6	-1,2
2003	17,3	19,5
2004	17,2	5,4
2005	15,7	2,3
2006	15,5	8,1
2007	15,0	2,5
2008	13,5	-3,8
2009	15,2	21,1
2010	14,4	4,9
2011	14,0	11,6
2012	14,8	7,2
2013	15,7	8,2
2014	15,7	2,5
*2015	16,5	13,6

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على

Données statistiques « Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014 », N°710 », ONS, juillet 2015, p15-p18.

* معطيات سنة 2015 معطيات مؤقتة مأخوذة من النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 33، بنك الجزائر، مارس 2016، ص 26.

الشكل رقم (06): تطور معدلات نمو القطاع الفلاحي ونسب مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (03)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (03) والشكل المرافق له أن نسب مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات هي نسب معتبرة خلال نفس الفترة، ويظهر أنها حافظت على البقاء عند نفس المجال بين القيمتين 13,5% و 17,3%.

وفي المقابل يلاحظ أن معدلات نمو القطاع هي معدلات متذبذبة ترتفع إلى معدلات كبيرة في السنوات التي تعرف مستويات مرتفعة لتساقط الأمطار ولكن في المقابل تنخفض بحدة إلى معدلات متدنية وحتى سالبة في السنوات الأخرى التي تعرف انخفاضاً كبيراً في مستويات تساقط الأمطار.

وعموماً يمكن القول أن الاتجاه العام يشير إلى أهمية مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني تأكيداً لمعطيات الجدول السابق (الجدول رقم 02) التي أظهرت الارتفاع المتزايد للقيم المضافة من سنة إلى أخرى.

رابعاً: مساهمة قطاع الفلاحة في التشغيل:

يشتغل في قطاع الفلاحة حوالي 917 ألف عامل بنسبة قدرت بحوالي 8% من النسبة الإجمالية للعمال حسب إحصائيات سبتمبر 2015¹. ورغم أن قطاع الفلاحة يتميز بوجود عدد كبير من العمال الموسمين المرتبطين بطبيعة الظروف المناخية في الموسم الفلاحي إلا أن السلطات العمومية تراهن على هذا القطاع للمساهمة بشكل كبير في امتصاص البطالة. وتسمح متابعة التركيبة النسبية للعمال حسب قطاعات النشاط الاقتصادي بمعرفة المكانة التي يحتلها قطاع الفلاحة في توفير فرص العمل والتشغيلو الجدول التالي يوضح العدد والتركيب النسبية للعمال في القطاع الفلاحي.

الجدول رقم (04): مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل

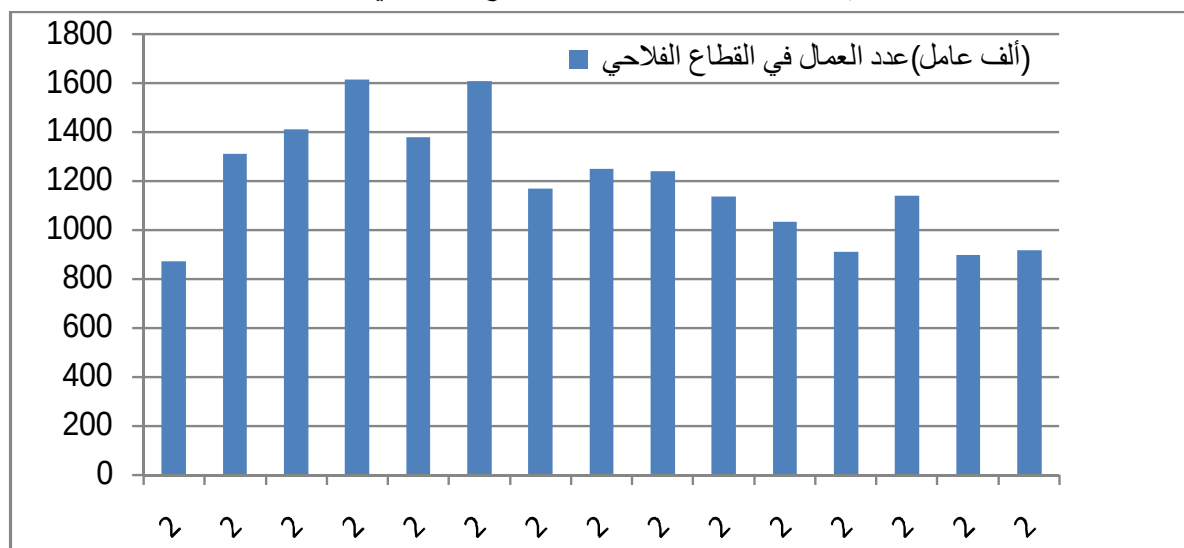
النسبة (%)	عدد العمال في القطاع الفلاحي (ألف عامل)	السنوات
10,04	873	2000
15,31	1312	2001
16,11	1412	2003
17,07	1617	2004
14,54	1381	2005
15,92	1610	2006
11,74	1171	2007
12,13	1252	2008
11,77	1242	2009
10,50	1136	2010
9,69	1034	2011
7,98	912	2012
9,53	1141	2013
7,84	899	2014
8,7	917	2015

المصدر: تقارير العمل والبطالة، أعداد مختلفة، الديوان الوطني للإحصائيات.

¹Rapport « Activité, emploi et chômage en Septembre 2015 », N 726, Décembre 2015, ONS.p16.

كما يوضح الشكل الموالي تطور عدد العمال في القطاع الفلاحي خلال الفترة 2000-2015

الشكل رقم (07): عدد العمال في القطاع الفلاحي (ألف عامل)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أنّ عدد العمال في القطاع الفلاحي قد تراوح خلال فترة الدراسة 2000-2015 بين 873 ألف عامل و 1617 ألف عامل، كما يلاحظ أنّ سنتي 2004 و 2006 مثلتا أفضل سنتين بتوظيف فاق 1600 ألف عامل، في حين عرفت سنتي 2000 و 2014 أدنى مستويات التوظيف بأقل من 900 ألف عامل.

وفي المقابل نلاحظ أنّ نسبة عمال القطاع الفلاحي من العمالة الإجمالية قد رافقت على العموم تطور عدد العمال في القطاع، حيث أنّ هذه النسبة ترتفع تناسبا مع زيادة التوظيف والعكس.

تبين هذه الملاحظات أنّ القطاع الفلاحي مازال رهينة الظروف المناخية وتساقط الأمطار، حيث أنّه في السنوات التي تعرف مستويات عالية لتساقط الأمطار يرتفع الإنتاج وبالتالي تزيد معدلات التشغيل الموسمي في القطاع، وتنخفض هذه المعدلات في السنوات التي تعرف ظروف مناخية صعبة وشح في تساقط الأمطار، بمعنى أنّ هناك عمالة ثابتة في القطاع تتراوح بين 900 ألف عامل ومليون عامل بينما باقي العمال هم عمال موسميون فقط يتم اللجوء إليهم في السنوات التي تعرف وفرة كبيرة في الإنتاج.

خاتمة:

في إطار متابعة تطور الإنتاج الفلاحي والتركيبية النسبية لمساهمة هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي وكذا في التشغيل، فقد أظهرت الدراسة النتائج التالية:

- الإنتاج الفلاحي في الجزائر يمتاز بالتنوع في المحاصيل وهذا بسبب تنوع المناطق الفلاحية، كما أظهرت الدراسة تطورا ملحوظا في الكميات المنتجة المتعلقة ببعض المنتجات الفلاحية.
- المساهمة الكبيرة للدعم الحكومي في تطوير الإنتاج الفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني، كما استفاد قطاع الفلاحة من الآثار الإيجابية لمختلف الاستثمارات العمومية التي تم مباشرتها خلال فترة الدراسة.
- التأثير الكبير للظروف المناخية على حجم الإنتاج الفلاحي رغم الجهود المبذولة لزيادة الأراضي المسقية.
- الأهمية النسبية لقطاع الفلاحة في بنية الإقتصاد الوطني مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

- المساهمة المعتبرة لقطاع الفلاحة في توفير مناصب الشغل، رغم الطبيعة الموسمية لأغلب هذه المناصب.
- متابعة وتطوير البرامج التنموية الفلاحية بشكل مستمر ساهم بشكل فعال في تحسين الإنتاج الفلاحي من حيث الكميات والتنوعية.

وانطلاقا من نتائج الدراسة وفي ظل التدهور الكبير الذي تعرفه العائدات النفطية والمخاوف المرتبطة بالاحتياجات النفطية فإنه يجب على السلطات العمومية الاهتمام أكثر بتحسين أداء القطاع الفلاحي. وبالنظر إلى الإمكانيات المعتبرة المتاحة وتنوع المنتجات الفلاحية فإنه بالإمكان الوصول إلى مستويات كبيرة من الإنتاج تسمح بتحقيق الأمن الغذائي والرفع من قيمة الصادرات الفلاحية، وذلك من خلال مواصلة وترشيد سياسة الدعم الفلاحي بالموازاة مع عصنة آلات وطرق الإنتاج بنوعيه النباتي والحيواني.

قائمة المراجع:

- (1) الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية لجنة الأمن الغذائي العالمي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، النسخة الرابعة، 2015.
- (2) البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2014.
- (3) الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (35)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2015.
- (4) الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: <http://www.fao.org/home/en>

- (5) الموقع الإلكتروني للمنظمة العربية للتنمية الزراعية: <http://www.aoad.org>
- (6) الموقع الإلكتروني لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية: <http://www.minagri.dz>
- (7) تقرير "أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014"، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، 2014.
- (8) دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ديسمبر 2009.
- (9) ملف "مسار التجديد الفلاحي والريفي"، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ماي 2012.
- (10) مداخله وزير الفلاحة السيد عبد السلام شلغوم في المجلس الشعبي الوطني، الجلسة العلنية المخصصة للرد على الأسئلة الشفوية يوم الخميس 16 جوان 2016.
- <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160616/80799.html>
- (11) فوزية غربي، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بيسكرة، العدد الخامس، فيفري 2004.
- (12) عامر عامر أحمد، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 2010/08، جامعة ورقلة، الجزائر.

1. Collections Statistiques n° 163/2011 Série S: Statistiques Sociales "Armature urbaine", Recensement Général de la Population et de l'Habitat 2008, ONS, Septembre 2011.
2. FAO Statistical Pocketbook 2015, Food and Agriculture Organization of the United Nations, Rome, 2015
3. Programme de développement et Objectifs des Filières Stratégiques de l'Agriculture, Ministère de l'Agriculture, du Développement Rural et de la Pêche, 02 juin 2016.
4. Rapports « emploi et chômage », ONS.
5. Rapport 2010 évolution économique et monétaire en Algérie, Banque d'Algérie, juillet 2011.
6. SI-TAYEB Hachemi, Les transformations de l'agriculture algérienne dans la perspective d'adhésion à l'OMC, thèse de doctorat en sciences agronomiques, option économie rurale, université MOULOUD MAAMERI de TIZI-OUZOU.
7. Taieb EZZRAIMI, Communication au Forum EMCC (Euro-Mediterranean Competitiveness Confederation), Paris, 5 décembre 2013.